بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية التربية للعلوم الإنسانية

العـــلاقات الإيـــرانية الـــبريطانية

1925-1941 (دراسة تاريخية)

بحث قدم الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل وهو جزء من متطلبات نيل درجة

البكالوريوس في التاريخ

اعداد

آيات مهدي عبد الحسين عبيس

بأشراف

أ.م. نعيم جاسم محمد

1444هـ

2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي

وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً

صدق الله العلي العظيم

من سورة الإسراء

الآية 85

الإهداء

اللهم أرني الطلعة الرشيـدة والغـرة الحميـــدة

وأكحل نـاظري بنظـرة منـــي إليـــه

وعـجــل فرجه وسهـــل مخرجه

وأرزقني شفاعتـه فـي الدنيـا والآخرة برحمتـك يا أرحم الراحمين

مولاي ياصاحب الزمان أهديك هذا البحث فتقبله مني

هذه عملي المزجاة

مني فإني أعرفك من المحسنين والمتقبلين والمتفضلين

شكر والتقدير

في البداية الشكر والحمد لله، جل في علاه، الية ينساب كل

الفضل في اكمال –والكمال يبقى الله وحدة هذا العمل والحمد لله

أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة بابل

كلية التربية العلوم الانسانية

والشكر الخاص الى الأستاذ (د . نعيم جاسم)

الذي تفضل بأشرافه على هذا البحث

ولكل ما قدمه لي من دعم وتوجيه وإرشاد

لإتمام هذا العمل على ما هو

عليه فله أسمى عبارات

فهرست المحتويات

المحتوى	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	جـ
فهرست المحتويات:	د
المقدمة :	1
التمهيد: لمحة تاريخية عند بداية العلاقات الايرانية البريطانية حتى عام 1925	5-2
المبحث الاول : السياسة البريطانية أتجاه إيران 1925-1933	11-6
المبحث الثاني : العلاقات الإيرانية البريطانية 1933-1939	20-12
المبحث الثالث: تطور العلاقات الايرانية البريطانية بين عامي 1939-1941	29-21
الخاتمة :	30
المصادر	32-31

مقدمة

ارتبطت ايران بعلاقات متميزة مع بريطانيا منذ القرن التاسع عشر ولاسيما بعد اكتشاف النفط في جنوب ايران عام ١٩٠٨ لاول مرة من قبل أحد الرعايا البريطانيين وهو وليم نوكس دارسي مما زاد من النفوذ البريطاني في ايران وحصلت بريطانيا علئ امتيازات نفطية في جنوب ايران ، فضلاً عن امتيازات اخرى كثيرة مستغلة حالة الضعف التي كانت تمر بها ايران في العهد القاجاري(١٧٩٧-١٩٢٥)

بعد تولي رضا شاه العرش الايراني عام ١٩٢٥ اعتمد علئ توازن علاقات بلاده مع كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي لكنه لم ينس دور بريطانيا في تثبيت وجوده كشاه في البلاد إذ دعمته كثيراً في هذا الجانب لكن في الوقت نفسه حد من نفوذ شركة النفط الانكلو – فارسية .

يتألف البحث من مقدمة وتمهيد وثلاث مباحث وخاتمة، تضمن التمهيد لمحة تاريخية عن بداية العلاقات الايرانية البريطانية حتى عام ١٩٢٥ أما المبحث الأول فقد أكد على السياسية البريطانية اتجاه ايران بين عامي ١٩٢٥-1933 أما المبحث الثاني فقد تحدث عن العلاقات الايرانية-البريطانية ١٩٣٣-١٩٣٩

واشار المبحث الثالث الى تطور العلاقات الايرانية-البريطانية ١٩٣٩-١٩٤١ وقد جاءت دراسة العلاقات الإيرانية البريطانية خلال مدة حكم رضا شاه بهلوي ١٩٢٥-١٩٤١ لتوضح طبيعية العلاقات بين البلدين وأهم التطورات الحاصلة في تلك العلاقات ابان تلك المدة، باعتماد منهج البحث التاريخي الوصفي والتسلسل الزمني للأحداث

ثم الاعتماد على مصادر كثيرة عن الموضوع تنوعت بين بين مصادر عربية وفارسية وانكليزية ،وقد ساعدتنا كثيراً في فهم الموضوع والحصول على المعلومات المهمة

التمهيد

لمحة تاريخية عند بداية العلاقات الايرانية البريطانية حتى عام 1925

تمهيد

لمحة تأريخية عن بداية العلاقات الإيرانية –البريطانية حتئ عام ١٩٢٥ تولئ رضا شاه شاه العرش الايراني عام ١٩٢٥ بعد سقوط الأسرة القاجارية في العام المذكور، وعلى الشاه أن يقيم علاقات متكافئة مع الدول المختلفة التي لديها نفوذآ في ايران ابان تلك المدة وكانت بريطانيا أحد اهم الدول الأكثر نفوذا في ايران حينها.

عندما اندلعت الحرب العالمية الاولى اعلنت ايران حيادها في الحرب لكن الحلفاء لم يحترموا هذا الحيد فتحولت اراضي ايران الى ساحة للصراع بين الدول الكبرى مما انعكس سلبا على اوضاع ايران التي تدهورت بشكل كبير من كافة النواحي وخلال هذه الفترة ظهر رجل قوي تمكن بمساعدة بريطانيا من القيام بانقلاب عسكري في 21 شباط 1921 هو رضا خان ليكون حكمه بداية لحكم اسرة جديدة في ايران هي الاسرة البهلوية فاعلن رضا شاه نفسه شاها على ايران (1925–1941)(ولد رضا خان في سوادكوه في اقليم مازندران في السادس عشر من اذار 1887، والده كان ضابطاً في الجيش، ووالدته قفقاسية الاصل تركت موطنها بعد سيطرة الروس عليه، دخل الجيش وتدرج بالمناصب حتى اصبح في لواء القوزاق في عهد الدولة القاجارية قام سنة 1921 م وهو على رأس وزارة الحربية (الدفاع) بحل الحكومة. [1]

بدأت العلاقات بين بريطانيا وإيران في العهد الصفوي في فترة الشاه طهماسب الأول، اذ أرسلت بريطانيا سفيرها إلى إيران سنة 969هـ، من اجل اقامة علاقات تجارية بين البلدين وشراء الحرير والتمهيد لنشاط التجار البريطانيين في إيران. ففي البداية رفض الشاه مقترحاتهم لكن بعد فترة اذن لهم بقيام نشاطات تجارية في إيران.[2]

وفي عهد شاه عباس الاول نمت العلاقة التجارية بين البلدين، وعندما وصلت الحرب بين الصفويين والعثمانيين إلى ذروتها، حاول الشاه عباس الصفوي اقامة علاقات مع بريطانيا لتوجيه الضربة إلى العثمانيين. وكان للاخوان انتوني شرلي وروبرت شرلي دور في اقامة هذه العلاقات. حيث ادخلهما

(1) عبد اللطيف عبد الرحمن الحسن، العلاقة السياسية بين إيران والعرب: جذورها ومراحلها وأطوارها، العبيكان، الرياض، 2020 ،ص141.

(2) حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ ايران السياسي من سقوط الدولة القاجارية، وظهور رضا شاه الى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه وقيام الجمهورية الاسلامية الايرانية، ج4، بيروت،د.ت، ص34 ص 37

الشاه في خدمته ليقيما في تدريب الجنود الإيرانيين لاستخدام الاسلحة النارية وفنون الحرب وفي المقابل حصلا على تسهيلات تجارية هامة الذي تعهد الشاه عباس الأول بمنحها للتجار الإنكليز. وقد اتخذ البريطانيون ميناء جاسك الإيراني قاعدة لهم لتصدير الحرير الإيراني وادخال البضائع البريطانية. تولى ما بين سنوات1923–1925 منصب رئيس الوزراء. بعد أن قام بخلع آخر الشاهات القاجاريين سنة 1925 م، ثم أجبر البرلمان على أن ينتخبه شاهاً على البلاد.)، وباستلامه للسلطة انخرطت ايران في حقبة جديدة من تاريخها، واتخذ مسار التحديث فيها نهجا مغايرا، بعد ان انصب اهتمام رضا شاه على بناء دولة شديدة المركزية، سعى فيها الى استعارة نموذج التمدن الغربي في الآداب والفنون والادارة والتعليم والتصنيع، والعمل على تشكيل البنية الاقتصادية التحتية للدولة. وانفتحت ايران في عصره على اوروبا، وتعززت علاقة الشاه بالجمهورية الجديدة التي أسسها اتاتورك على انقاض الخلافة العثمانية في تركيا، وكان رضا خان شديد الاعجاب باسلوب مصطفى كمال اتاتورك في التحديث، فعمل على تقليده، والاهتمام بإقتباس أساليبه ومقرراته وفرضها على المجتمع الايراني، من قبيل تغيير التقويم من الهجري القمري الى الهجري الشمسي، الذي وضعه الشاعر عمر الخيام في وقت متأخر، وحظر الحجاب، وخلعه بالقسر والإكراه، وملاحقة رجال الدين، ومنعهم من ارتداء العمامة واللباس الموروث الخاص برجال المؤسسة الدينية، ولم يستثن من ذلك إلاّ من بلغ درجة الاجتهاد، وحصل على اجازة بذلك من احد المراجع المعروفين. وبعد تغلغل الدولة وهيمنتها على مرافق الحياة العامة، وتدخلها فيما هو خاص وشخصي، ضاق فضاء الحرية، واختنق الاجتماع الايراني، وضاق ذرعا بالمعاناة الشكلية الزائفة للغرب، واستنساخ ماهو شكلي من تجربة اتاتورك. [1]

اظهرت بريطانيا نواياها الاستعمارية بفرض معاهدات واتفاقيات على إيران. حيث أصبحت إيران في العهد القاجاري موزعة بين المصالح المتعارضة للاستعمار الروسي والبريطاني، فكانت بريطانيا في تلك الفترة جاهدة للسيطرة على الخليج وعلى جميع الأراضي المجاورة للهند. وخلال فترة حكم فتح علي شاه وبعد مضي 10 سنوات من الحرب الإيرانية الروسية، أُجبرت الحكومة الإيرانية تحت ضغط الحكومة البريطانية على إبرام معاهدتين سلام مع روسيا، وهما كانا معاهدة كلستان ومعاهدة تركمانجاي والتي تم خلالهما خروج مناطق كثيرة من الأراضي الإيرانية وضمها إلى روسيا. وفي عام 1838م تحرك محمد شاه بدعم من روسيا لإعادة فتح هراة من الأفغان، لكن بسبب المقاومة التي

(1)مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ترجمة : ابو الحسن موسوي شوستري ، مؤسسة مطبوعات صفي شاه ، تهران ، 1386 ش، ص20 ؛ ناصر تكميل همايون ، اولتيماتوم روسية بر ضد مجلس دوم مشروطت ايران ، حافظ مجلة ، شمارة 32 ، جهارم مرداد تهران، 1385 ش ، ص70

كانت تدعمها بريطانيا لتلك المدينة فشل في حملته. في عام 1856م تمكن ناصر الدين شاه من استيلاء على هراة لكن أعلن الحاكم الإنجليزي في الهند الحرب على إيران، ونزلت القوات البريطانية على رأس الخليج، لذلك اضطر الشاه ناصر الدين إلى التسليم والانسحاب من هراة بعد توقيع معاهدة باريس التي اعترفت باستقلالية أفغانستان ومنحت العديد من الحقوق والامتيازات التجارية لبريطانيا في إيران. وقامت الحكومة البريطانية بتحديد الحدود الإيرانية في تلك المنطقة خلال ستينيات القرن الثامن عشربعد الحرب العالمية الأولى اتسع نفوذ بريطانيا في إيران وقد تدخل البريطانيون في شؤون إيران تدخلا سافرا بحيث قاموا بانقلاب عسكري جاءوا برضا شاه إلى الحكم لينتهي عصر الأسرة القاجارية ويبدأ عهد الأسرة البهلوية عام 192[1].

(1) عبد السلام ، عبد العزيز فهمي، تاريخ أيران في القرن العشرين ، ط مطبعة المركز النموذجي في الجيزة ، القاهرة ، 1973، ص25.

المبحث الأول

السياسة البريطانية أتجاه إيران 1925-1933

المبـحث الأول

السياسة البريطانية أتجاه إيران بين عامي 1925-1933

انطلاقا من سياسة رضا شاه التوسعية شهدت علاقاته مع بريطانيا خلافا حادا تركز حول قضية أساسية تمثلت بادعاءات إيران السيادة على دولة البحرين العربية التي كانت خاضعة آنذاك للحماية البريطانية، ففي20 أيار 1927 عقدت بريطانيا معاهدة " جدة " [1]مع عبد العزيز بن سعود، ملك المملكة العربية السعودية، تعهد الأخير بموجب المادة السادسة منها بعدم التدخل في شؤون بعض إمارات الخليج العربي ومنها البحرين. تأثرت العلاقات البريطانية – الإيرانية أيضا بسبب القرار الذي أصدره رضا شاه عام 1927 بخصوص الغاء الامتيازات الأجنبية في ايران في موعد لا يتجاوز العاشر من أيار 1928 وعلى الرغم من ان القرار كان يمس المصالح البريطانية بالدرجة الأساس بوصف روسيا السوفيتية سبق لها وان تنازلت عن امتيازاتها المتعددة التي منحتها الحكومات الإيرانية للنظام القيصري السابق الا ان بريطانيا كانت قد غضت النظر عن ذلك ولم تعط الموضوع اية أهمية بسبب ان مصالحها النفطية المتمثلة بشركة النفط الانكلو – أمريكية[2] ظلت في مأمن بعيد عن مفعول القرار بل الادهى من ذلك فأن الحكومة الإيرانية نفسها اتخذت إجراءات لاحقة هدفت من ورائها التخفيف من اثار الغاء الامتيازات بالنسبة لبريطانيا ففي عام 1929 تمت تسوية الخلافات حول التعريفية (الكمركية ضمن اتفاقية جديدة بين الطرفين تناولت أيضا منح البريطانيين المقيمين في ايران ضمانات معينة تعويضا عن امتيازاتهم القديمة ، تبعه اتفاق خاص اخر في السنة ذاتها عقدته ايران مع شركة الخطوط الجوية البريطانية منحت بموجبها طائراتها حق الهبوط على الشواطئ الشرقية للخليج العربي. [3] عدّت الحكومة الإيرانية تلك المعاهدة بمثابة إنكار واضح لسيادتها على البحرين ، الأمر الذي دفعها إلى إرسال مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى بريطانيا في 22 تشرين الثاني 1927 ، كما أرسلت نسخة منها إل عصبة الأمم في اليوم التالي، إلا أن الحكومة البريطانية أنكرت وجود " أية مبررات شرعية " يمكن لإيران الاستناد عليها في مطالبتها بالسيادة على

---

(1)هنادية ياسين المشهداني، ايران في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية 1929– 1932 ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد ،1998، ص54.

(2)حيدر عبد الواحد ناصر الحمداوي، مصالح بريطانيا الاقتصادية في إيران في عهد رضا شاه بهلوي، مجلة دراسات ايرانية، تصدر عن مركز الدراسات الايرانية بجامعة البصرة، المجلد الخامس ٨–٩، كانون الأول ٢٠٠٨م، ص61.

(3)خضير فرحان مظلوم البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ط٢، بيروت، ٢٠١٥، ص75.

البحرين ضمن مذكرة وزير خارجيتها ، في رسالة بعثتها الحكومة البريطانية بتاريخ 18 كانون الثاني 1928 إلى الحكومة الإيرانية ، ويبدو أن الادعاء الإيراني الذي يفتقر إلى السند القانوني الصحيح كان يعتمد بالأساس على مجرد الصلات الإيرانية التاريخية بجزر البحرين .لذلك فإن ما أثاره رضا شاه بهذا الخصوص لم يلق إذن صاغية من لدن الدول الإقليمية والدولية ، في الوقت الذي كان هو نفسه مدركا للواقع في نزاعه مع بريطانيا حول جزر البحرين " الامر الذي لم يتجاوز المعارك الكلامية بين الطرفين " حسب تعبير رمضاني[1]،تأثرت العلاقات البريطانية – الإيرانية أيضا بسبب القرار الذي أصدره رضا شاه عام 1927 بخصوص الغاء الامتيازات الأجنبية في ايران في موعد لا يتجاوز العاشر من أيار 1928 وعلى الرغم من ان القرار كان يمس المصالح البريطانية بالدرجة الأساس بوصف روسيا السوفيتية[2].

سبق لها وان تنازلت عن امتيازاتها المتعددة التي منحتها الحكومات الإيرانية للنظام القيصري السابق الا ان بريطانيا كانت قد غضت النظر عن ذلك ولم تعط الموضوع اية أهمية بسبب ان مصالحها النفطية المتمثلة بشركة النفط الانكلو– أمريكية ظلت في مأمن بعيد عن مفعول القرار بل الادهى من ذلك فأن الحكومة الإيرانية نفسها اتخذت إجراءات لاحقة هدفت من ورائها التخفيف من اثار الغاء الامتيازات بالنسبة لبريطانيا، ففي عام 1929 تمت تسوية الخلافات حول التعريفة الكمركية ضمن اتفاقية جديدة بين الطرفين تناولت أيضا منح البريطانيين المقيمين في إيران ضمانات معينة تعويضا عن امتيازاتهم القديمة، تبعه اتفاق خاص اخر في السنة ذاتها عقدته إيران مع شركة الخطوط الجوية البريطانية منحت بموجبها طائراتها حق الهبوط على الشواطئ الشرقية للخليج العربي. لم تقتصر حالة التوتر في العلاقات بين الطرفين على ذلك حسب، بل امتد ليشمل الغاء امتياز دراسي عام 1932 بسبب عدم ارتياح الحكومة الإيرانية من عمليات شركة النفط الانكلو– إيرانية وقلة حصتها مما دفعها للمطالبة بإعادة النظر بهذا الامتياز[3].

أن ميزان المدفوعات لشركة النفط الانكلو– إيرانية قد ارتفع خلال العامين 1930–1929 حيث حصلت إيران على مبلغ قدره (1,288,000) ليرة تقريبا مقابل استخراج (5,790,000) طن من النفط ، في الوقت الذي نجد فيه أن الشرك قد اعطت للحكومة الإيرانية عام 1931 مبلغا قدره

1() كمال السيد، سيد غابات الشمال او مصرع ثورة، ط١ ، مؤسسة انصاريان للطباعة والنشر ، قم ، ١٩٩٩، ص36،ص37.

(2). محمد ظافر العجمي، أمن الخليج العربي تطورة وأشكالياته، من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، بيروت، 2011، ص16.

3()حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي من سقوط الدولة القاجارية، المصدر السابق، ص27.

(307,000) ليرة من اجمالي انتاجها البالغ (6,450,000) طن من المستخرج ، وعلى الرغم **من** أن انتاج عام 1931 زاد عن انتاج عام 1930 بحوالي (750,000) طن ، الا أن حصة الحكومة الإيرانية قد انخفضت بنسبة تثير الدهشة ، ناهيك عن أن مبلغا اخر قدره (900,000) ليرة كان يودع في الخزانة البريطانية بعنوان ضرائب دخل ، فضلا عن المقادير الاستثنائية التي كانت تأخذها الحكومة البريطانية من النفط لاغراض الملاحة البحرية باسعار رخيصة ، ومع كل ذلك فإن الشركة كانت تبرر بأن انخفاض حصة إيران من العائدات النفطية يعود اللازمة الاقتصادية العالمية وركود الاسواق وأثر ذلك في هبوط أسعار النفط في الاسواق العالمية ومنافسة النفط الروسي ، ولكن تلك الذرائع والتبريرات لم تقنع الحكومة الإيرانية ، بل عدتها تبريرات غير مقبولة ، واصرت على مطالبيها بزيادة عائداتها النفطية . ومن جانبها فقد رفضت إيران الاعتراضات البريطانية والسوفيتية، وأكدت أن إمتياز خوستريا تم الحصول عليه تحت التهديد، ولم يصادق عليه قط من قبل المجلس الإيراني حسب نص الدستور، لا بل أن المجل رفضه نهائياً حينما قدم .ومع ذلك فلم يكن بالإمكان غض النظر عن المعارضة البريطانية، لاسيما اليه وإن الأخيرة قد احتجت على الامتياز لدى الحكومة الامريكية[1].التي ردت عليها بالتأكيد على أنها تستند إلى مبدأ ((الباب المفتوح)) الذي يتيح للمصالح الأجنبية مزاولة نشاطها في إيران لقد ثبتت الحكومة الإيرانية على موقفها هذا. ولتقدم في ٢٢ تشرين الثاني)١٩٢١) قرار الى المجلس الإيراني يقضي بمنح شركة نفط ستانداروايل أوف امتيازا للبحث عن النفط لمدة خمسين سنة في الولايات الشمالية نيوجرسي فوافق المجلس الإيراني على ذلك بالأجماع وقرر الغاء امتياز خوستريا . ورغبة في قطع الطريق أمام عودة البريطانيين حظرت المادة الخامسة من الاتفاق على شركة نفط نيوجرسي من التخلي عن الامتياز لأي طرف ثالث حكومة أو شركة او فرداً، كما لا يمكن اشراك اي من الممولين او الشركات الأخرى دون موافقة. المجلس الإيراني وفي حالة عدم الالتزام بهذا الشرط يصبح الاتفاق لا غيا احتج السفير البريطاني في طهران على الأجراء الأخير واعتبره عملاً غير ودي تجاه الحكومة البريطانية، كما احتج الحكومة البريطانية لدى الحكومة العدد الحادي والعشرون (كانون الأول ٢٠١٦) م. حيدر عبدالواحد ناصر الحميداوي ٢٣٠ الأمريكية غير أن هذه الأخيرة كانت قد ردت على ذلك باستنادها إلى مبدأ الباب المفتوح، الذي يتيح للمصالح الأجنبية مزاولة نشاطها في إيران . ولم تقتصر الحكومة البريطانية على تقديم

1() خضير مظلوم فرحان البديري ، فصول من تاريخ ايران الحديث والمعاصر (العهد القاجاري ١٧٩٦ – ١٩٢٥ ،)ج١ ، ط١ ، مطبعة دار الضياء ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٨ ، ص144.

الأحتجاج فحسب، وإنما مارست ضغوطها ضد الشركة الأمريكية، وذلك بعرقلة مساعيها لنقل النفط عن طريق موانئ الخليج العربي عبر الأراضي الإيرانية باستثناء الاقاليم الخمس الشمالية ، لذا يمكن لشركة نفط نيوجرسي من ايصال النفط الى الأسواق التجارية العالمية بدون مساهمة شركة الانكلو – إيرانية فالاتحاد السوفيتي الذي يحد إيران من الشمال لم يكن يسمح بمرور النفط عبر أراضيه ، في حين كانت جنوب إيران والعراق الذي يحدها من الغرب تحت السيطرة البريطانية بينما كانت المواصلات صعبة باتجاه تركيا وإلى جانب هذه العراقيل كانت الشركة تواجه صعوبة القرض المالي الذي ضمنته الحكومة الايرانية في شروط الإمتياز، كل هذه العراقيل وغيرها كانت سبباً في عدم حماية شركة استاندرو اويل أوف نيوجرسي للإمتياز ، اضافة إلى ، ونتيجة لمعارضة الاتحاد (الملابسات المشار اليها حول أمتياز خوستريا) .السوفيتي واحتجاجه ضد الإمتياز وبسبب كل هذه العوامل وغيرها ، فقد طرأ تغيير على الموقف البريطاني الذي اختار اسلوب المساومة مع واشنطن لاستغلال ثروات إيران معاً، بدلاً من ، اتخاذ موقف متشنج من شأنه أن يعيق المصالح البريطانية في إيران من جهة ولكي تفوت الفرصة على انفراد الحكومة الإيرانية التحكم بمصالح كلا الدولتين من . جهة ثانية وضمن الاعتراض على شركة النفط الانكلو – إيرانية فإن الحكومة الإيرانية تحفظت على قبول واستلام حصة عام 1931 من العوائد النفطية، كذلك أمتنعت عن الموافقة على اقرار عقد جديد ينظم كيفية احتساب مقدار هذه الحصة ، وطلبت من الشركة أرسال موفد عنها إلى طهران لغرض اعطاء بعض التوضيحات الضرورية. غير أن الشركة رفضت هذا الطلب وادعت بأن ممثلي الشركة في طهران يتمتعون بالصلاحيات اللازمة لعقد الاتفاقيات وبإمكانهم إعطاء أية توضيحات لازمة ، وبتاريخ 27 تشرين الثاني 1932[1]

أرسل وزير المالية الإيراني مذكرة الى المسترجاكس مدير الشركة في ايران يبلغه فيها بأن الحكومة الايرانية قررت واعتبارا من هذا التاريخ الغاء امتياز دارسي وعده غير ملزماً لها ، الا أن الحكومة البريطانية أعربت عن ردة فعلها بمذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة الإيرانية في الثاني من كانون الأول 1932 على الغاء الامتياز وتقدمت بشكوى إلى الأمين العام لعصبة الأمم ضد إيران بتاريخ 14 كانون الاول 1932 ، وبما أن العصبة كانت خاضعة للنفوذ البريطاني فإن الحكومة الإيرانية وافقت على إجراء المفاوضات بين مندوبي إيران والشركة ، حيث ، بدأت في 4 نيسان

(1) ابو الفضل قاسمي، اليكارشي يا خاند انهاي حكومتكر ايران خاندان فيروز، خاطرت وحيد ، مجلة تمارة (12)، مهر ، 1351ش، ص115.

1933 واستمرت حتى العشرين من الشهر نفسه تم خلالها الموافقة على عقد اتفاقية نفطية جديدة عرفت باسم " اتفاقية عام 1933، وصدقت من المجلس الإيراني في 28 أيار 1933 حصلت إيران بموجب المعاهدة أعلاه على نسبة 20% من عوائد النفط فضلا عن زيادة أربع شلنات لكل طن واحد من النفط المصدر، في حين تم تحديد منطقة الامتياز للتنقيب عن النفط بـ(100,000) كم2 في محافظتي عربستان وكرمنشاه ، وتعهدت شركة النفط الانكلو إيرانية بتكفل برنامج تدريبي وتعليمي لكي يتمكن الإيرانيون تحمل إدارة الأعمال الفنية للصناعات النفطية وتنفيذ البرامج الترفيهية وتحسين ظروف العاملين ، وبذلك تحولت اتفاقية دارسي إلى اتفاقية أكثر قوة من قبل ، وفي الوقت نفسه مددت الاتفاقية مجددا إلى (60) عاما وتم تحديد تاريخ انتهاء العقد في 31 كانون الأول 1993 . عند تدقيق اتفاقية عام 1933 التي على أثرها تحسنت العلاقات البريطانية الإيرانية نجدها تضمنت عيوباً في مختلف بنودها والتي ظهرت بشكل علني من خلال التطبيق العملي لها ، مما أدى بالتالي إلى تفاقم الأوضاع الإيرانية من جرائها لاحقا في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي يمارس اعلاما معاديا للسياسة البريطانية في ايران بحكم علاقاته بالأخيرة[1].

1() ابراهيم صفائي، ريهان مشروطه، جاب دوم، جاويدان، طهران ، 1320 ش، ص416.

المبحث الثاني

العلاقات الإيرانية البريطانية 1933-1939

المبحث الثاني

العلاقات الإيرانية البريطانية

1939-1933

لم يفقد رضا شاه رؤية المبدأ الأساسي للعلاقات الخارجية معتقدا بأن الأمور السياسية الفن الممكن، لذلك لم يدفع بإيران في خضم المنازعات التي تفوق طاقتها من خلال وسائل وأساليب يأتي في مقدمتها أسلوب المناورات والمساومات على حساب القوى الدولية، الأمر الذي نجح فيه على الأقل حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، وكافح من أجل وضع الحجر الأساس لاستقلال إيران السياسي، لاسيما أنه ورث بلدا مستقلا بالاسم[1].

عدّت الحكومة الإيرانية تلك المعاهدة بمثابة إنكار واضح لسيادتها على البحرين ، الأمر الذي دفعها إلى إرسال مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى بريطانيا في 22 تشرين الثاني 1927 ، كما أرسلت نسخة منها إلى عصبة الأمم في اليوم التالي ، إلا أن الحكومة البريطانية أنكرت وجود " أية مبررات شرعية " يمكن لإيران الاستناد عليها في مطالبتها بالسيادة على البحرين ضمن مذكرة وزير خارجيتها ، في رسالة بعثتها الحكومة البريطانية بتاريخ 18 كانون الثاني 1928 إلى الحكومة الإيرانية ، ويبدو أن الادعاء الإيراني الذي يفتقر إلى السند القانوني[2]

هناك مجموعة عوامل مختلفة كان لها الأثر الكبير في صياغة ورسم سياسية رضا شاه الخارجية تجاه بريطانيا منذ البداية ، فلم يكن بوسعه أن يتجاهل الدور البريطاني في وصوله إلى السلطة أولا ، والعرش ثانية ، فضلا عن الموقع المتميز للنفوذ البريطاني في معظم المناطق المجاورة لإيران ، ناهيك عن عجزه عن التأثير في النمط التقليدي للعلاقات والاتصالات بين البريطانيين والشيوخ والأمراء الإقليميين والقبائل مثل القشقائية والبختيارية واللوريين والكرد ، وبالمقابل كان رضا شاه مدركا حجم التيار القوي المعادي للوجود البريطاني في إيران الذي أدى دورا مهما في إسقاط النظام القاجاري ، الأمر الذي لم يكن بإمكان رضا شاه إهماله في ظروف

---

(1)علي خضير المشايخي ،إيران في عهد ناصر الدين شاه 1848 –1896، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية الآداب، بغداد، ،1987 ، ص122.

(2) شارك كوجك خان في الثورة الدستورية. قاد في الحرب العالمية الاولى الحركة التي عرفت باسم "الجنكلية" اي الغابة، الن اعضائها اتخذوا من غابات كيلان مقرا لهم. تعاونت الحركة مع الامان والعثمانيين.) حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ ايران السياسي من بداية الدولة الصفوية الى نهاية الدولة القاجارية ، المجلد الثالث ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2008 ، ص320

البلاد القائمة آنذاك.[1] الصحيح كان يعتمد بالأساس على مجرد الصلات الإيرانية التاريخية بجزر البحرين .لذلك فإن ما أثاره رضا شاه بهذا الخصوص لم يلق إذن صاغية من لدن الدول الإقليمية والدولية ، في الوقت الذي كان هو نفسه مدركا للواقع في نزاعه مع بريطانيا حول جزر البحرين " الامر الذي لم يتجاوز المعارك الكلامية بين الطرفين " حسب تعبير رمضاني[2].

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عاشت إيران حالة من الاضطراب السياسي والاجتماعي، وكان في اغلب أجزاء البلاد حركات تعمل لأجل استقلال البلاد، وسد الفراغ الذي أحدثته القوات البريطانية والروسية والعثمانية بعد انسحابها من البلاد. من خلال اتفاقية سيفر في 9 آب 1920 م، عزم الانكليز التدخل في ايران وتركيا، والذي بسببه أصبح لديهما هم مشترك وتقاربا لبعضهما أكثر، فظهرت سواء في ايران أو في تركيا حركات قومية تناهض الاستعمار، وبسبب حالة عدم الاستقرار والفوضى أصبحت الحكومات كانت في حالة من عدم الاستقرار، وكانت الحكومة المتشكلة في عام 1918–1919م، تعاني بسبب التمرد في منطقة جيلان و أذربيجان والمنطقة الكردية.[3]

استمرت الحكومة الايرانية في سعيها لحل المشاكل العالقة بينها وبين تركيا، إيرانلت الحكومة الايرانية وزير التعليم العالي ممتاز الدولا اسماعيل خان بصفة سفير فوق العادة إلى انقرة، بالمقابل فقد قررت الحكومة التركية ارسال سفيرها أو من يمثلها إلى طهران لفتح قنصلية لها. وقد قوبلت هذه الخطوة من جانب الحكومة التركية بكل ايجابية، حيث ان مصطفى كمال وفي افتتاحية الحزب TBMM في الاول من اذار 1922، وفي مستهل كلامه وردود فعله قال مايلي: "ان من واجبنا تقوية علاقتنا مع الجارة الاسلامية ايران، ولقد علمنا مؤخرا قدوم شخص إلى انقرة بدرجة سفير ونحن انشاء الله من جانبنا نفعل ما يقوي اواصر التقارب بيننا"(. السفير الايراني وخلال تصريحه لعدد من الصحف قال: "انه متفائل وانه يعمل سويا مع الاتراك وهو في طريقه لانهاء المشاكل والمسائل التي يواجهها البلدين"[4].

---

(1)عبد المجيد عبد الحميد العاني، السياسة البريطانية تجاه الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، 1984 ، ص274.

(2)ادم متز، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد هادي ابو ريدة، ج1 ، ط4 ، بيروت ، 1967،ص111.

3 علي خضير المشايخي ،إيران في عهد ناصر الدين شاه 1848 –1896، المصدر السابق ص122

(4)كان سيمكو أسماعيل آغا رئيساً لعشيرة كردية، وقد قام بالعصيان الاول في المنطقة الحدودية بمساندة العشائر الكردية الكبيرة الموجودة بتلك المنطقة مثل عشائر (شكاكلر وكالهور)، التي كانت وراء عصيان سيمكو أغا في منطقتي سالماس (سالمز) والاورمية الايرانية، فضلاً عن المناطق الجبلية ألمسماة بـ(سوماي وباردوست) التي يتواجد فيها الاكراد، وبسبب النفوذ المتنامي لسيمكو خلق نوع من القلق للحكومة الايرانية، وعليه دخلت الحكومة الايرانية معه في مواجهة 1920، ونجحت القوات الايرانية في هذه المهمة، وتفتت قوات سيمكوا، التي كانت مدعومة من قبل الحكومة التركية الا انه عندما علمت تركيا بأن سيمكوا له علاقة مع البريطانيين اوقفت دعمها له،

أبدت روسيا ارتياحها لمسار العلاقات وفتح القنصليات بين ايران وتركيا، وذلك لان روسيا قد اقترحت ان تجري اتفاقات بين دول المنطقة لكي تكون عائقا امام النفوذ البريطاني الكبير في المنطقة، وهذا الارتياح تجلى من خلال لقاء الممثل السوفيتي في انقرة (ارلوف) مع السفير الايراني (ممتاز الدولا) في 7 تموز 1922م، وقد القى مصطفى كمال خطابا في هذا اللقاء اعرب فيه عن امتنانه للصداقة بين البلدين لحل المشاكل بينهم وقال "... كنا نشعر بالنقص في داخلنا لغياب صديقنا (ايران) عن التجمع، ان ايران لها ثقل في هذه المنطقة وهي دولة مهمة"، وعزز كلامه: "اليوم تركيا في نضالها الذي هو ليس فقط لمصلحة تركيا، ولو كان لمصلحتها فقط لما كان سفك الدماء بهذه الكمية الكبيرة ولكان نضالها قصير الاجل ولا يستمر طويلا، فتركيا تدافع عن دول الشرق عامة، وتركيا تعلم جيدا انها ستتحرك سوية مع غيرها من دول الشرق"، وفي لقائه مع السفير الافغاني(ابو العوف)، في الحفل المقام على شرف السفير الايراني (ممتاز الدولا)، في 14 تموز 1922م، قال مصطفى كمال "ان الدولة العليا الايرانية عندما اقدمت على فتح سفارة لها في انقرة فانها قد عينت ممتاز الدولا اسماعيل خان سفيرا لها، مؤكدة بذلك تواجدها على الساحة الاقليمية والدولية... وانني اشعر بالغرور لما اسمعه من كلام السفير بأن ايران ستتخلص من النفوذ الاجنبي في بلاده".

على اثر النوايا الحسنه التي ابدتها الحكومة الايرانية تجاه تركيا ولكي تقوي العلاقات والمفاوضات بصورة جيدة قامت تركيا بارسال (محيي الدين)، في 7 تشرين الثاني 1922م، ليكون سفيرا لتركيا في طهران وجاء قرار التعيين من خلال الاجتماع الذي عقد في 7 تشرين الثاني وصدر القرار المرقم (1107- 338) حيث تضمن تعيين قائد ادنة وما جاورها محي الدين سفيرا لتركيا في طهران وبدأ مهام عمله في 7 شباط 1923م، وعند وصوله إلى طهران في الشهر نفسه استقبل بحفاوه كبيرة من الحكومة الإيرانية.

وعندما استلم رضا خان الحكم قام بالتحرك العسكري ضد سيمكو، وفر الاخير في 21 آب 1921 الى منطقة باشكاله في تركيا، وفي ايلول 1922 تم القبض عليه من قبل تركيا وسلم الى ايران، واصدر رضا خان عفواً عنه 1925، بعد ان اقسم امامه على الصداقة بينهما، الامر الذي ادى الى اعلان الحكومة الايرانية ايقاف تجريد الاكراد الموجودين لديها من اسلحتهم وصادقت على الامتيازات الممنوحة لهم . وكان الدافع وراء هذا التبدل في اسلوب التعامل مع الاكراد لسببين اساسايين :- الاول كسب الاكراد الى جانبها وبالتالي قيامهم بحماية حدودها بكل سهولة من جهة تركيا، اما الثاني فأن ايران ومن اجل تقوية نفوذها في المنطقة احتظنت الاكراد اللجئين والقادمين من تركيا، " العشائرالكردية، للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ينظر:

Martin Van Bruinessen, "KürtAşiretlerivelrandevleti: simkoayaklanmasi", Kürdistan Üzerineyazilar, Çev. Seldasomuncu, Istanbul 1992, s. 225-231.

قبل اعلان النظام الجمهوري في تركيا بيوم واحد اصبح (رضا خان) رئيسا للوزراء في ايران، وتم ابلاغ الجميع بأن نظام الجمهورية قد حل محل نظام السلاطين. باعلان الجمهورية في تركيا ومن ثم الغاء الخلافة في 3 اذار 1924م، وتم فصل الدين عن السياسة، هذا السلوك قابله حالة في الجانب الايراني وخصوصا علماء الدين، لاعتقادهم أنه أصبح عائقا امام توطيد العلاقات بين البلدين[1]، في ايار1924م، ابلغ وزير خارجية ايران بريطانيا عن رغبة روسيا في ايجاد حالة من حالات الاتفاق بين الاطراف الثلاثة ايران– تركيا– الافغان، وبالرغم من موافقة الحكومة الايرانية على المقترح الروسي الا انها لم تعير له اهمية بالغة، والسبب في هذا يعود إلى انتهاج ايران سياسية توازن القوى، فضلا عن وجود علاقة بين الحكومة التركية وسيمكو مما جعل الحكومة الايرانية لا تثق بتركيا (حكومة انقرة)، وفي بداية شهر نيسان ابلغ وزير خارجية ايران السفير البريطاني بأن (2000) من ميليشات الاكراد القادمون من تركيا قد سيطروا على اراضي ايرانية وان هؤلاء الاكراد ينوون اقامة دولة كردية في داخل ايران، وفي نهاية شهر نيسان ابلغ رئيس الوزراء الايراني السفير البريطاني بأن المفاوضات مع الحكومة الايرانية اكدت على حكومة انقرة ان تسحب قواتها المتواجدة في غرب اذربيجان وعليها عدم مساعدة الاكراد بأي شكل من الاشكال، وفعلا ارسلت الحكومة الايرانية إلى انقرة (شوكت خان) من أجل وقف الدعم التركي لسيمكو كما ذكرنا سلفا، فضلا عن سحب قواتها من غرب اذربيجان وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومن اجل الوصول إلى اتفاقية سياسية بين طهران وانقرة، وصل وفد ايراني إلى انقرة في 24 حزيران 1924م، للتوقيع مع الحكومة التركية اتفاقية مشابهة للاتفاقية التي تم عقدها مع الافغان. وقد كانت المفاوضات بين الطرفين بناءة الا ان الحكومة التركية لم توقف دعمها النهائي لسيمكو.

استغرق عمل (ممتاز الدولا) في انقرة مدة (8) اشهر، وقد ارسل برقية تهنئة إلى مصطفى كمال في 14 اذار 1924 لانتخابه رئيسا للمجلس الوطني التركي، وتم تخصيص بناية لهيئة السفارة القادمة من طهران في انقرة. وبالرغم من وجود مؤيدين لكلا الدولتين الا ان الاختلاف بينهما موجود من موضوع العسكر ومن دعاة التجديد والتحديث، وان كلا الدولتين كان اساسهما ديني وان كلا الشخصين لديهما سياسة عداء تجاه الانكليز، الا ان العقبات والصعوبات التي واجهها (رضا خان) اكبر من الصعوبات التي واجهها (مصطفى كمال) لهذا نجد ان المراحل التي مرت بها تركيا هي مسارات تصحيحية، بينما الوضع مختلف مع (رضا خان) وبسبب ذلك وغيره من الاسباب كان رضا

(1) Abdulhaluk M. Çay, Her Yönüylekürt Dosasi, Istanbul, 1994, s. 412.

خان ينظر إلى تركيا كنموذج يقتدى به وقام باجراء اصلاحات شاملة في ايران ،مثل إلغاء الخلافة في تركيا لعلماء الدين الشيعة في إيران على أنها ابتعاد عن الدين، وهذا الوضع خلق نوع من الشكوك واوجد حالة نقاش بين الاطراف حول مسالة قيام الجمهورية، لانه في حالة إعلانها في ايران سوف يتسبب في ظهور معارضة دينية الامر الذي سينتج عنه مخاطر ويؤدي إلى زيادة حالة القلق لدى علماء الدين، هذا الامر جعل العلاقات بين الدولتين خلال العشر سنوات من عمرها ثقيلة، ومن جهة اخرى اصبحت تركيا بالنسبة لايران نموذج يقتدى به في النظرة الى الغرب، ان مركز العلماء المسلمين في ايران كان قويا، وشعروا بعدم ارتياحهم لإعلان تركيا نهاية الخلافة فيها، وبعد اعلان الجمهورية شعروا بتقليل نفوذهم لهذا السبب عارضوا فكرة قيام الجمهورية، فخرجت مظاهرات في ايران يقودها علماء الدين ضد (رضا خان) وشكلوا جبهة معارضة، ولمعالجة الحالة قام (رضا خان) بزيارة مدينة (قم) التي تعد مركز ديني مهم والتقى هناك بعدد من علماءها لتوضيح الامور، ثم نشر بيانا في الاول من نيسان 1924م، ذكر فيه انه من المعارضين لفكرة قيام الجمهورية، وكانت حكومة انقرة تلاحظ وتراقب ما يصرح به رضا خان سواء عن الجمهورية أو عن الشاه شاهيه. وقد تلقوا نبأ رفض الجمهورية في ايران بشيء من الحزن، ثم ان الحركات الاصلاحية التي كان يقوم بها الشاه كانت تستقبل بارتياح من قبل تركيا. ان السبب وراء تشجيع تركيا لاعلان نظام الجمهورية في ايران يعود إلى:- اولا: جعل الانقلاب في تركيا نموذجا لباقي الدول الاسلامية. الثاني: يعود إلى رغبة تركيا في ان ترى ايران دولة مستقلة وخالية من النفوذ الاجنبي فيها، ومن الدول التي كانت تؤيد ايران غير تركيا هي روسيا، أما بريطانيا فكانت تخشى من تدخل الاتحاد السوفيتي في ايران، لهذا السبب فهي لا تريد ان تكون ايران دولة مستقلة أو ذات سيادة[1].

استمرار العلاقات البريطانية – الإيرانية:

أولى مصطفى كمال اهمية قصوى لعلاقاته الدبلوماسية مع كل من روسيا وافغانستان وايران وتكوين علاقات صداقة معهم، وشعر بالسعادة لتحسن هذه العلاقات لاعتقاده ان النضال القومي التركي سجلت وقائعه واحداثه في الصحف الايرانية، إذ ان الحركة القومية الايرانية تشيد بالحركة القومية التركية وتعدها كمثل يقتدى به على طريق الحرية والاستقلال، في البدايات الاولى لمراحل النظام الجمهوري في تركيا كانت العلاقات مع ايران غير جيدة ويمكن وصفها بأنها عادية، **والسبب** يعود إلى القلق الموجود لدى الدولتين، وفي لقاء مصطفى كمال مع الصحفيين في ازمير في 17 شباط 1923 بخصوص ايران قال: "ان علاقاتنا الرسمية مع ايران لم تتبلور لحد الان، لاننا لم نرى

(1) Genelkurmay BelgelerindekürtIsyanlari II, Istanbul 1992, s. 92.
وثائق رئاسة اركان الجيش التركية عن عصيان الاكراد الثاني.

في ايران حكومة عاقلة وراشدة، وان حكام ايران (الشاه)، في حالة فرار امام اوربا، ويوجد في داخل ايران مجلس تم انتخاب اعضائه بمعاونة من البريطانيين، وهناك اشخاص غير واعين يؤيدون مثل هذه التوجهات. ويوجد هناك وزير الحربية اسمه رضا خان والذي كان لديه بعض الجهود المخلصة عن تشكيل مجلس جيد ومن ثم تكوين حكومة جيدة، وابعاد النفوذ الانكليزي في الداخل الايراني، وانا اقول بصراحة ان العلاقات الجيدة والمصممين مع ايران تكون من خلال رضا خان"، في 22 شباط 1923م، التقى السفير التركي محيي الدين مع الشاه احمد واعرب له عن امتنانه وقال له: "انه من دواعي سروري ان اعمل بين دولتين إسلاميتين عظيمتين". وبدأ السفير التركي لدى وصوله إلى طهران برفع التقارير عما يشاهده إلى أنقرة، وشعر محي الدين بارتياح لتعيينه سفيرا في ايران وبسبب الوضع الجديد قامت الحكومة الايرانية بارسال وفد جديد إلى انقرة لاجل بدء صفحة جديدة من المفاوضات، ومطالبا بفتح قنصلية في ازمير وطرابزون، الا ان حكومة انقرة وافقت في قرارها المرقم (11–338) الصادر في 12 تشرين الثاني 1923م، بفتح قنصلية لها في طرابزون فقط، وان حكومة انقرة صادقت على قنصليتها الموجودة في استانبول، ولدت قضية تأميم النفط الإيراني أزمة في العلاقات البريطانية الإيرانية ، لاسيما أن الحكومة الإيرانية رفضت الطلبات المتعددة للحكومة البريطانية والشركة طيلة شهر آيار 1951 المتعلقة برفضها لإلغاء الامتيازات السابقة واحتفاظها بحقها في التحكيم ، في حين أجابت الحكومة الإيرانية في ٢٠ آبار 1951 رفضها لمبدأ التحكيم، مؤكدة بأنها ملزمة بتنفيذ قانون التأميم الذي يستند إلى حق سيادة الأمة ، كذلك إن الاتفاقيات الخاصة لا تستطيع الحيلولة دون تنفيذ هذا الحق الذي لا يمكن الرجوع به إلى التحكيم ، وليس من صلاحية أي دولة النظر في هذا الموضوع ، كذلك أوفدت الحكومة الإيرانية السيد أمير علائي، وزير الاقتصاد الإيراني، إلى الأحواز ليقوم بإدارة الولاية وليشرف على تنفيذ عملية تأميم صناعة النفط وسحب صلاحية شركة النفط الانكلو – إيرانية .

منحه صلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر لمساعدته في تحقيق إصلاحاته المذكورة . ولهذا فإن التطورات التي حصلت في إيران بعد عودة مصدق إلى السلطة ثانية كانت نتيجة منطقية للنصر الذي حققه في معركته السياسية مع البلاط. [1]

أيضا بسبب القرار الذي أصدره رضا شاه عام 1927 بخصوص الغاء الامتيازات الأجنبية في ايران في موعد لا يتجاوز العاشر من أيار 1928 وعلى الرغم من ان القرار كان يمس المصالح البريطانية بالدرجة الأساس بوصف روسيا السوفيتية سبق لها وان تنازلت عن امتيازاتها المتعددة التي

(1)اسعد محمد زيدان الجواري ، سياسة أيران الخارجية في عهد احمد شاه ١٩٠٩ –١٩٢٥ ،مراجعة : كمال مظهر احمد ، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر في البصرة، كانون الثاني ١٩٨٧، ص٣٥.

منحتها الحكومات الإيرانية للنظام القيصري السابق الا ان بريطانيا كانت قد غضت النظر عن ذلك ولم تعط الموضوع اية أهمية بسبب ان مصالحها النفطية المتمثلة بشركة النفط الانكلو– أمريكية ظلت في مأمن بعيد عن مفعول القرار بل الادهى من ذلك فأن الحكومة الإيرانية نفسها اتخذت إجراءات لاحقة هدفت من ورائها التخفيف من اثار الغاء الامتيازات بالنسبة لبريطانيا ففي عام 1929 تمت تسوية الخلافات حول التعريفية الكمركية ضمن اتفاقية جديدة بين الطرفين تناولت أيضا منح البريطانيين المقيمين في ايران ضمانات معينة تعويضا عن امتيازاتهم القديمة ، تبعه اتفاق خاص اخر في السنة ذاتها عقدته ايران مع شركة الخطوط الجوية البريطانية منحت بموجبها طائراتها حق الهبوط على الشواطئ الشرقية للخليج العربي . لم تقتصر حالة التوتر في العلاقات بين الطرفين على ذلك حسب ، بل امتد ليشمل الغاء امتياز دراسي عام 1932 بسبب عدم ارتياح الحكومة الإيرانية من عمليات شركة النفط الانكلو–إيرانية وقلة حصتها مما دفعها للمطالبة بإعادة النظر بهذا الامتياز . [1]

أن ميزان المدفوعات لشركة النفط الانكلو– إيرانية قد ارتفع خلال العامين 1930–1929 حيث حصلت إيران على مبلغ قدره (1,288,000) ليرة تقريبا مقابل استخراج (5,790,000) طن من النفط ، في الوقت الذي نجد فيه أن الشركة قد اعطت للحكومة الإيرانية عام 1931 مبلغا قدره (307,000) ليرة من اجمالي انتاجها البالغ (6,450,000) طن من المستخرج ، وعلى الرغم من أن انتاج عام 1931 زاد عن انتاج عام 1930 بحوالي (750,000) طن ، الا أن حصة الحكومة الإيرانية قد انخفضت بنسبة تثير الدهشة ، ناهيك عن أن مبلغا اخر قدره (900,000) ليرة كان يودع في الخزانة البريطانية بعنوان ضرائب دخل ، فضلا عن المقادير الاستثنائية التي كانت تاخذها الحكومة البريطانية من النفط لاغراض الملاحة البحرية باسعار رخيصة ، ومع كل ذلك فإن الشركة كانت تبرر بأن انخفاض حصة إيران من العائدات النفطية يعود اللازمة الاقتصادية العالمية وركود الاسواق وأثر ذلك في هبوط أسعار النفط في الاسواق العالمية ومنافسة النفط الروسي ، ولكن تلك الذرائع والتبريرات لم تقنع الحكومة الإيرانية ، بل عدتها تبريرات غير مقبولة ، واصرت على مطالبيها بزيادة عائداتها النفطية . [2]

---

(2)فوزية صابر محمد ، إيران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية 1918 -1939 ، رسالة ماجستير ،كلية الاداب ،جامعة البصرة ،1986. ص 206

(1) محمد كامل عبد الرحمن، الفلاح الإيراني في العهد البهلوي 1925-1979 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد ،1991. ص٨

وضمن الاعتراض على شركة النفط الانكلو – إيرانية فإن الحكومة الإيرانية تحفظت على قبول واستلام حصة عام 1931 من العوائد النفطية، كذلك أمتنعت عن الموافقة على اقرار عقد جديد ينظم كيفية احتساب مقدار هذه الحصة ، وطلبت من الشركة أرسال موفد عنها إلى طهران لغرض اعطاء بعض التوضيحات الضرورية .[1]غير أن الشركة رفضت هذا الطلب وادعت بأن ممثلي الشركة في طهران يتمتعون بالصلاحيات اللازمة لعقد الاتفاقيات وبإمكانهم إعطاء أية توضيحات لازمة،[4] وبتاريخ 27 تشرين الثاني 1932 أرسل وزير المالية الإيراني مذكرة الى المسترجاكس مدير الشركة في ايران يبلغه فيها بأن الحكومة الايرانية قررت واعتبارا من هذا التاريخ الغاء امتياز دارسي وعده غير ملزماً لها ، الا أن الحكومة البريطانية أعربت عن ردة فعلها بمذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة الإيرانية في الثاني من كانون الأول 1932 على الغاء الامتياز وتقدمت بشكوى إلى الأمين العام لعصبة الأمم ضد إيران بتاريخ 14 كانون الاول 1932 ،وبما أن العصبة كانت خاضعة للنفوذ البريطاني فإن الحكومة الإيرانية وافقت على إجراء المفاوضات بين مندوبي إيران والشركة ، حيث ، بدأت في 4 نيسان 1933 واستمرت حتى العشرين من الشهر نفسه تم خلالها الموافقة على عقد اتفاقية نفطية جديدة عرفت باسم " اتفاقية عام 1933، وصدقت من المجلس الإيراني في 28 أيار 1933[2].حصلت إيران بموجب المعاهدة أعلاه على نسبة 20% من عوائد النفط فضلا عن زيادة أربع شلنات لكل طن واحد من النفط المصدر ، في حين تم تحديد منطقة الامتياز للتنقيب عن النفط بـ(100,000) كم2 في محافظتي عربستان وكرمنشاه ، وتعهدت شركة النفط الانكلو إيرانية بتكفل برنامج تدريبي وتعليمي لكي يتمكن الإيرانيون تحمل إدارة الأعمال الفنية للصناعات النفطية وتنفيذ البرامج الترفيهية وتحسين ظروف العاملين ، وبذلك تحولت اتفاقية دارسي إلى اتفاقية أكثر قوة من قبل ، وفي الوقت نفسه مددت الاتفاقية مجددا إلى (60) عاما وتم تحديد تاريخ انتهاء العقد في 31 كانون الأول 1993 .[3] عند تدقيق اتفاقية عام 1933 التي على أثرها تحسنت العلاقات البريطانية الإيرانية نجدها تضمنت عيوباً في مختلف بنودها والتي ظهرت بشكل علني من خلال التطبيق العملي لها، مما أدى بالتالي إلى تفاقم الأوضاع الإيرانية من

(1) محمد كامل عبد الرحمن، الفلاح الإيراني في العهد البهلوي 1925-1979 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد ،1991. ص٨.

(3) هويدا عزت، العلاقات الايرانية الالمانية وتأثيرها على الادب الفارسي في القرن العشرين، تقديم: بديع جمعة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ، 1989 ،ص37.

جرائها لاحقا في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي يمارس اعلاما معاديا للسياسة البريطانية في ايران بحكم علاقاته بالأخيرة[1].

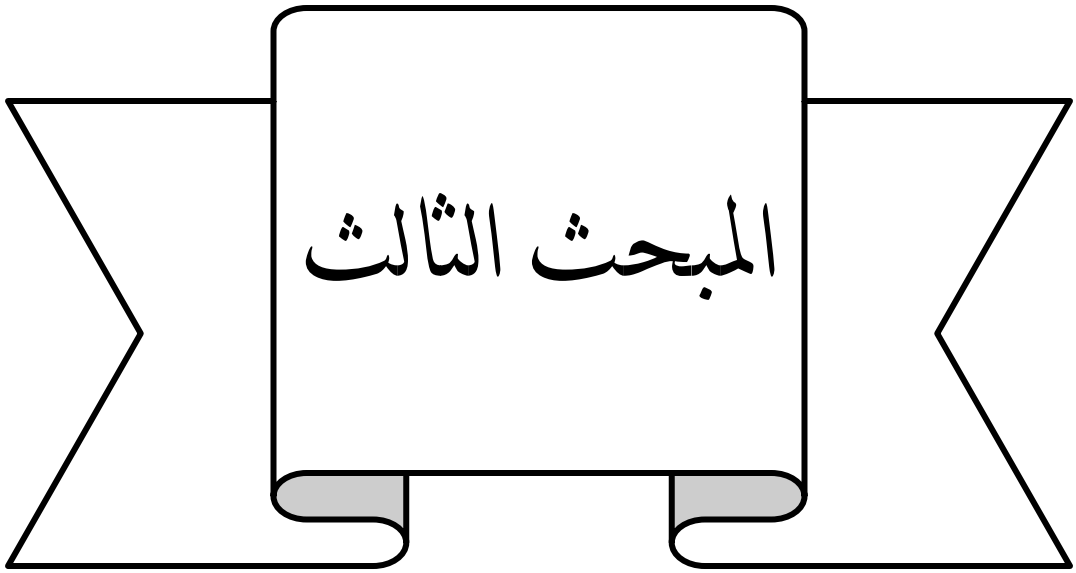

تطور العلاقات الإيرانية البريطانية 1939-1941

(1) مسلم محمد العميدي، امير كبير انموذجا لتحديث في إيران في اواسط القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد،2007، ص60.

المبحث الثالث

تطور العلاقات الإيرانية البريطانية بين عامي

1941-1939

اتسمت العلاقات بين إيران وبريطانيا بالتوتر طيلة العقود الماضية، ومرت بمحطات شد وجذب على خلفية قضايا ثنائية وملفات ذات طبيعة دولية. وفيما يلي سرد لأهم لحظات التوتر في العلاقات بين الطرفين[1].

ولم تقتصر أهمية إيران لدى بريطانيا على هذه المصالح فقط، بل تتعداها لتشمل النواحي الاستراتيجية. إذ أن السياسة البريطانية في إيران كانت تسعى دائماً الى الاحتفاظ بإيران كحاجز بين روسيا والهند، سيما وإن الهند تشكل قلب الإمبراطورية البريطانية وذلك يقتضي حماية أي ساحل، وإن تقام على حدودها سلسلة من الحدود تخضع للهيمنة البريطانية، أو تكون حرة من أي نفوذ لأي قوة[2]، هناك مجموعة عوامل مختلفة كان لها الأثر الكبير في صياغة ورسم سياسية رضا شاه الخارجية تجاه بريطانيا منذ البداية ، فلم يكن بوسعه أن يتجاهل الدور البريطاني في وصوله إلى السلطة أولا [3]، والعرش ثانية ، فضلا عن الموقع المتميز للنفوذ البريطاني في معظم المناطق المجاورة لإيران ، ناهيك عن عجزه عن التأثير في النمط التقليدي للعلاقات والاتصالات بين البريطانيين والشيوخ والأمراء الإقليميين والقبائل مثل القشقائية والبختيارية واللوريين والكرد ، وبالمقابل كان رضا شاه مدركا حجم التيار القوي المعادي للوجود البريطاني في إيران الذي أدى دورا مهما في

---

(1) باقر عاقلي، زندكينامة وشرح حال وزراي امور خارجة 1198–1357 ش ، جاب اول ، دفتر مطالعات سياسي وبين الملي ، مركز جاب وانتشارات ، تهران ، 1376 ش ، ص142 .

2() باقر عاقلي، زندكينامة وشرح حال وزراي امور خارجة جاب اول دفتر مطالعات سياسي وبين المللي، مركز جاب وانتشارات، طهران ، ص143

3() حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ ايران السياسي من بداية الدولة الصفوية الى نهاية الدولة القاجارية ، مصدر سابق، ص320 .

إسقاط النظام القاجاري ، الأمر الذي لم يكن بإمكان رضا شاه إهماله في ظروف البلاد القائمة آنذاك[1].

عدّت الحكومة الإيرانية تلك المعاهدة بمثابة إنكار واضح لسيادتها على البحرين ، الأمر الذي دفعها إلى إرسال مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى بريطانيا في 22 تشرين الثاني 1927 ، كما أرسلت نسخة منها إلى عصبة الأمم في اليوم التالي ، إلا أن الحكومة البريطانية أنكرت وجود " أية مبررات شرعية "[2]

يمكن لإيران الاستناد عليها في مطالبتها بالسيادة على البحرين ضمن مذكرة وزير خارجيتها ، في رسالة بعثتها الحكومة البريطانية بتاريخ 18 كانون الثاني 1928 إلى الحكومة الإيرانية ، ويبدو أن الادعاء الإيراني الذي يفتقر إلى السند القانوني الصحيح كان يعتمد بالأساس على مجرد الصلات الإيرانية التاريخية بجزر البحرين .لذلك فإن ما أثاره رضا شاه بهذا الخصوص لم يلق إذن صاغية من لدن الدول الإقليمية والدولية ، في الوقت الذي كان هو نفسه مدركا للواقع في نزاعه مع بريطانيا حول جزر البحرين " الامر الذي لم يتجاوز المعارك الكلامية بين الطرفين " حسب تعبير رمضاني[3].

تأثرت العلاقات البريطانية – الإيرانية أيضا بسبب القرار الذي أصدره رضا شاه عام 1927 بخصوص الغاء الامتيازات الأجنبية في ايران في موعد لا يتجاوز العاشر من أيار 1928 وعلى الرغم من ان القرار كان يمس المصالح البريطانية بالدرجة الأساس بوصف روسيا السوفيتية سبق لها وان تنازلت عن امتيازاتها المتعددة التي منحتها الحكومات الإيرانية للنظام القيصري السابق الا ان

---

(1) سيرج ماركو شابشال (Serge Marko Chapchal): وهو مربي محمد علي شاه عندما كان ولياً للعهد وحاكماً على تبريز ، عينته الحكومة الروسية وصار له نفوذاً كبيراً على ولي العهد ، فيوجه جميع اعماله وكان عملياً هو الحاكم على اذربيجان ، وبعد وصول محمد علي الى الحكم بقي محتفظاً بمنصبه وساند محمد علي في محاربته للدستوريين ،ص186

(2) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،. ١٩٥٣، ص ٢٥٨ .

(3) ناصر الدين شاه (1848–1896) : وهو ابن محمد علي شاه بن عباس ميرزا ابن فتح علي شاه ، ولد عام 1831 ، عين ولياً للعهد وحاكماً على اقليم اذربيجان قبل تسنمه العرش ، اصبح شاهاً على بلاد فارس في تشرين الاول عام 1848 وهو بسن السابعة عشر ، وفي عهده تدهورت الاوضاع السياسية والاقتصادية ، بعدها تم اغتياله على يد احد انصار جمال الدين الافغاني في ايار عام 1896، ينظر: شاهين مكاريوس، تاريخ ايران، دار الافاق العربية، القاهرة، 2003، ص256، مهدي بامداد، شرح حال رجال ايران در فرن، 12، 13، 14، هجري ، جلد أول ، جاب شتم ، كتابخانه ملي ايران، طهران، 1347 ش، ص 329.

بريطانيا كانت قد غضت النظر عن ذلك ولم تعط الموضوع اية أهمية بسبب ان مصالحها النفطية المتمثلة بشركة النفط الانكلو– أمريكية ظلت في مأمن بعيد عن مفعول القرار بل الادهى من ذلك فأن الحكومة الإيرانية نفسها اتخذت إجراءات لاحقة هدفت من ورائها التخفيف من اثار الغاء الامتيازات بالنسبة لبريطانيا ففي عام 1929 تمت تسوية الخلافات حول التعريفية الكمركية ضمن اتفاقية جديدة بين الطرفين تناولت أيضا منح البريطانيين المقيمين في ايران ضمانات معينة تعويضا عن امتيازاتهم القديمة ، تبعه اتفاق خاص اخر في السنة ذاتها عقدته ايران مع شركة الخطوط الجوية البريطانية منحت بموجبها طائراتها حق الهبوط على الشواطئ الشرقية للخليج العربي لم تقتصر حالة التوتر في العلاقات بين الطرفين على ذلك حسب، بل امتد ليشمل الغاء امتياز دراسي عام 1932 بسبب عدم ارتياح الحكومة الإيرانية من عمليات شركة النفط الانكلو–إيرانية وقلة حصتها مما دفعها للمطالبة بإعادة النظر بهذا الامتياز[1].

أن ميزان المدفوعات لشركة النفط الانكلو[2]إيرانية قد ارتفع خلال العامين 1930–1929 حيث حصلت إيران على مبلغ قدره (1,288,000) ليرة تقريبا مقابل استخراج (5,790,000) طن من النفط ، في الوقت الذي نجد فيه أن الشركة قد اعطت للحكومة الإيرانية عام 1931 مبلغا قدره (307,000) ليرة من اجمالي انتاجها البالغ (6,450,000) طن من المستخرج ، وعلى الرغم من أن انتاج عام 1931 زاد عن انتاج عام 1930 بحوالي (750,000) طن ، الا أن حصة الحكومة الإيرانية قد انخفضت بنسبة تثير الدهشة ، ناهيك عن أن مبلغا اخر قدره (900,000) ليرة كان يودع في الخزانة البريطانية بعنوان ضرائب دخل ، فضلا عن المقادير الاستثنائية التي كانت تأخذها الحكومة البريطانية من النفط لأغراض الملاحة البحرية بأسعار رخيصة ، ومع كل ذلك فإن الشركة كانت تبرر بأن انخفاض حصة إيران من العائدات النفطية يعود اللازمة الاقتصادية العالمية وركود الاسواق وأثر ذلك في هبوط أسعار النفط في الاسواق العالمية ومنافسة النفط الروسي ، ولكن تلك

---

(1) شاهين مكاريوس، تاريخ ايران، دار الافاق العربية، القاهرة، 2003، ص256؛ مهدي بأمداد، شرح حال رجال ايران در قرن 12 و 13 و 14 هجري، مصدر سابق ، ص246–329 .

(2) ناصر الدين شاه (1848–1896) : وهو ابن محمد علي شاه بن عباس ميرزا ابن فتح علي شاه ، ولد عام 1831 ، عين ولياً للعهد وحاكماً على اقليم اذربيجان قبل تسنمه العرش ، اصبح شاهاً على بلاد فارس في تشرين الاول عام 1848 وهو بسن السابعة عشر ، وفي عهده تدهورت الاوضاع السياسية والاقتصادية ، بعدها تم اغتياله على يد احد انصار جمال الدين الافغاني في ايار عام 1896، شاهين مكاريوس، تاريخ ايران، دار الافاق العربية، القاهرة، 2003،

الذرائع والتبريرات لم تقنع الحكومة الإيرانية ، بل عدتها تبريرات غير مقبولة ، واصرت على مطالبيها بزيادة عائداتها النفطية[1].

وضمن الاعتراض على شركة النفط الانكلو – إيرانية فإن الحكومة الإيرانية تحفظت على قبول واستلام حصة عام 1931 من العوائد النفطية ، كذلك أمتنعت عن الموافقة على اقرار عقد جديد ينظم كيفية احتساب مقدار هذه الحصة ، وطلبت من الشركة أرسال موفد عنها إلى طهران لغرض اعطاء بعض التوضيحات الضرورية . غير أن الشركة رفضت هذا الطلب وادعت بأن ممثلي الشركة في طهران يتمتعون بالصلاحيات اللازمة لعقد الاتفاقيات وبإمكانهم إعطاء أية توضيحات لازمة ، وبتاريخ 27 تشرين الثاني 1932 أرسل وزير المالية الإيراني مذكرة الى المستر جاكس مدير الشركة في ايران يبلغه فيها بأن الحكومة الايرانية قررت واعتبارا من هذا التاريخ الغاء امتياز دارسي وعده غير ملزماً لها ، الا أن الحكومة البريطانية أعربت عن ردة فعلها بمذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة الإيرانية في الثاني من كانون الأول 1932 على الغاء الامتياز وتقدمت بشكوى إلى الأمين العام لعصبة الأمم ضد إيران بتاريخ 14 كانون الاول 1932 ، وبما أن العصبة كانت خاضعة للنفوذ البريطاني فإن الحكومة الإيرانية وافقت على إجراء المفاوضات بين مندوبي إيران والشركة ، حيث ، بدأت في 4 نيسان 1933 واستمرت حتى العشرين من الشهر نفسه تم خلالها الموافقة على عقد اتفاقية نفطية جديدة عرفت باسم " اتفاقية عام 1933، وصدقت من المجلس الإيراني في 28 أيار 1933[2].

حصلت إيران بموجب المعاهدة أعلاه على نسبة 20% من عوائد النفط فضلا عن زيادة أربع شلنات لكل طن واحد من النفط المصدر ، في حين تم تحديد منطقة الامتياز للتنقيب عن النفط بـ(100,000) كم2 في محافظتي عربستان وكرمنشاه ، وتعهدت شركة النفط الانكلو إيرانية بتكفل برنامج تدريبي وتعليمي لكي يتمكن الإيرانيون تحمل إدارة الأعمال الفنية للصناعات النفطية وتنفيذ البرامج الترفيهية وتحسين ظروف العاملين ، وبذلك تحولت اتفاقية دارسي إلى اتفاقية أكثر قوة من قبل ، وفي الوقت نفسه مددت الاتفاقية مجددا إلى (60) عاما وتم تحديد تاريخ انتهاء العقد في 31 كانون الأول 1993^{2}[3] عند تدقيق اتفاقية عام 1933 التي على أثرها تحسنت العلاقات

(1) شاهين مكاريوس، تاريخ ايران، مصدر السابق، ص242–256؛ مهدي بأمداد، شرح حال رجال ايران در قرن 12 و 13 و 14 هجري، جلد اول، جاب شتم، كتاب خانة ملي ايران، تهران، 1347 ش ، ص 329 .

(2) حربي محمد، تطور الحركة الوطنية في ايران 1853 حتى سنة 1953، منشورات الثورة، مطابع دار الثورة، بغداد، 1972، ص23.

البريطانية الإيرانية نجدها تضمنت عيوباً في مختلف بنودها والتي ظهرت بشكل علني من خلال التطبيق العملي لها ، مما أدى بالتالي إلى تفاقم الأوضاع الإيرانية من جرائها لاحقا في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي يمارس اعلاما معاديا للسياسة البريطانية في ايران بحكم علاقاته بالأخيرة إلا ان الشاه لبناء خط حديدي يربط العاصمة طهران بأحد موانئ الخليج العربي أن الدبلوماسية البريطانية عارضت المشروع واتخذت موقفاً حازماً في الدفاع عن مصالح (البارون رويتر) أحد رجال الأعمال البريطانيين، الذي كان قد حصل على بعض الامتيازات لبناء شبكة من طرق الموصلات في معظم ارجاء ايران[1].

فرفض الشاه ناصر الدين المشروع الأمريكي نتيجة المعارضة البريطانية له. وبعد فردريك أو ينستن جاء الى طهران (السير بريت) الذي تمكن من اقناع الشاه ناصر الدين بقبول المساعدات الاقتصادية الأمريكية وافساح المجال لرؤوس الأموال الأمريكية للعمل من أجل تطوير اقتصاد إيران. وهكذا دخلت العلاقات الإيرانية[2].

ففي العقد الأول من هذا الأمريكية مرحلة جديدة في مطلع القرن العشرين القرن أزداد حجم العلاقات التجارية بين البلدين فارتفعت النسبة خلال الفترة (١٩٠٠ –١٩١٠) الى ثمانية أضعاف ما كانت عليه في نهاية القرن التاسع، ومع ذلك لا يمكن أن يقارن هذا مع حجم العلاقات التجارية بين إيران عشر، كانت الواردات الأمريكية بالدرجة الأولى السجاد وكل من روسيا وانكلترا. والصمغ والصادرات بضائع مختلفة تستعمل على نطاق واسع. لقد تمكنت المصالح البريطانية من الحصول على الامتياز إلا أنها لم تتمكن من استثماره، اذ حال دون ذلك النشاط الذي كانت تبذله الإدارة الأمريكية لاستثمار نفط المنطقة، إضافة إلى رغبة الإيرانيين المتزايدة ربط تطوير تنقيب وانتاج النفط بالمحافظات الشمالية بالشركات الأمريكية. وقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن احتجاجها على الخطوة الأخيرة التي اقدمت عليها الشركة الانكلو – إيرانية واعتبرت ذلك منافياً لسياسة الباب المفتوح، وطالبت بمنح الفرص الكافية للشركات الأمريكية في الانضمام للمباحثات الدائرة بشأن امتيازا([3]).

---

(1) خضير فرحان مظلوم البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ط٢، بيروت، . ، ٢٠١٥ ، ص ٧٥.

(2) سلمى حداد، المساعدات الامريكية لإيران، بيروت ، ١٩٧٤ ،ص.١٦

3() نوري عبد البخيت السامرائي، من تاريخ النفوذ الأميركي في إيران، المجلد الخامس عشر، العدد (1)مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص١٤٩.

وفي ظل هذه الظروف، وتفاقم لأوضاع الداخلية في إيران ولاسيما نمو الحركات الاستقلالية المعادية للوجود البريطاني، وتعاقب أكثر من رئيس وزراء في الحكومة الإيرانية دون فعل شيء بخصوص الوضع المتردي في البلاد وإمرار المعاهدة (الإيرانية – البريطانية) سيئة الصيت وبعد وصول النظام القاجاري إلى، وجدت الحكومة البريطانية أن من الضروري إيجاد رجل الانحلال الكلي قوي) قادر على السيطرة على الوضع الداخلي وضرب الحركة الوطنية وضمان أمن المصالح البريطانية في إيران . ومن هنا كان تدبير الانقلاب العسكري (انقلاب حوت) في ٢١ شباط (١٩٢١) كأول انقلاب عسكري في إيران وفي وضع بداية النهاية للحكم القاجاري، وقد قاد الانقلاب سياسياً (٥٨) الشرق الأوسط (١٨٨٨– ١٩٦٩)وهو سياسي وصحفي معروف (٥٩) ضياء الدين طبطبائي بموالاته للبريطانيين. أما القائد العسكري للانقلاب فكان العقيد رضا خان (١٨٧٦– ١٩٤٤) أحد كبار ضباط وحدات القوزاق الإيرانية وقد (٦٠) مازندراني مهد الانقلاب السبيل أمام قائد الانقلاب العسكري لا السياسي لكي يتربع على عرش البلاد بعد سلسلة من المناورات التي اوصلته في الأخير الى سدة الحك[1].

بدأت العلاقات بين بريطانيا وإيران في العهد الصفوي في فترة الشاه طهماسب الأول، اذ أرسلت بريطانيا سفيرها إلى إيران سنة 969هـ، من اجل اقامة علاقات تجارية بين البلدين وشراء الحرير والتمهيد لنشاط التجار البريطانيين في إيران. ففي البداية رفض الشاه مقترحاتهم لكن بعد فترة اذن لهم بقيام نشاطات تجارية في إيران. وفي عهد شاه عباس الاول نمت العلاقة التجارية بين البلدين، وعندما وصلت الحرب بين الصفويين والعثمانيين إلى ذروتها، حاول الشاه عباس الصفوي اقامة علاقات مع بريطانيا لتوجيه الضربة إلى العثمانيين. وكان للإخوان انتوني شارلي وروبرت شارلي دور في اقامة هذه العلاقات. حيث ادخلهما الشاه في خدمته ليقيما في تدريب الجنود الإيرانيين لاستخدام الاسلحة النارية وفنون الحرب وفي المقابل حصلا على تسهيلات تجارية هامة الذي تعهد الشاه عباس الأول بمنحها للتجار الإنكليز. وقد اتخذ البريطانيون ميناء جاسك الإيراني قاعدة لهم لتصدير الحرير الإيراني وادخال البضائع البريطانية .آثار موضوع منح امتياز النفط الايراني للشركات الأمريكية قلقاً جدياً في الأوساط البريطانية والسوفيتية من منطلقات مختلفة، وإن كانت تلتقي في إطار واحد يستهدف ابعاد الخط الأمريكي الجديد عن الساحة الايرانية باي شكل من

(1) فوزي خلف شويل، أيران في سنوات الحرب العالمية الأولى ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، شعبة الدراسات الفارسية (٨١ ،)البصرة ، ١٩٨٥، ص42.

الأشكال. فقد استندت المعارضة البريطانية للامتياز بادعائها أن الشركة الانكلو – إيرانية سبق لها أن اشترت إمتياز نفط شمال إيران الذي كان مقترناً باسم المواطن مقابل (٠٠٠,١٠٠) باوند دفعتها في ٨ ايار عام (١٩٢٠)، (٦٨ (الروسي (خوستريا (وما لبثت ان انشأت في ١٤ آب من السنة نفسها شركة باسم: ((شركة نفط شمال ، وإن حكومة وثوق الدولة ثبتت لها (٦٩(إيران))[1].

برأسمال قدره ثلاثة ملايين باوند (٧٠) هذا الامتياز وازاء ذلك أخذت الشركة الانكلو – إيرانية خلال النصف الأول من عام)١٩٢١) بالضغط على الحكومة الإيرانية للاعتراف بامتياز خوستريا ، واحتج المسؤولون البريطانيون رسمياً بعد أن لاحت احتمالات منح الامتياز للأمريكيين ، وقد ردت الحكومة الإيرانية بعدم اعترافها بالامتياز المذكور وبطلان الادعاء البريطاني ، ولم يقتصر الموقف البريطاني على مخاطبة الحكومة الإيرانية ، بل واجهوا الحكومة الأمريكية رسمياً بذلك في(١٥ تشرين الثاني(١٩٢١)إلا أن وزير الخارجية الأمريكي (هوكس) Hughes.E.C أجاب متحدثاً في أن يكون البريطانيون قد اتموا الشروط اللازمة للحصول على الامتياز ، وعلى الأخص حصولهم على موافقة البرلمان (المجلس) الإيراني ، وأضاف أن حصولهم على هذا المصالح الامريكية الاقتصادية في ايران خلال عهد رضا شاه الامتياز يعني احتكارهم لكل أراضي إيران ومن ثم ابعاد الأمريكيين من كافة المواقع النفطية في إيران.

ومن جانبها فقد رفضت إيران الاعتراضات البريطانية والسوفيتية، وأكدت أن امتياز خوستريا تم الحصول عليه تحت التهديد، ولم يصادق عليه قط من قبل المجلس الإيراني حسب نص الدستور، لا بل أن المجل رفضه نهائياً حينما قدم. ومع ذلك فلم يكن بالإمكان غض النظر عن المعارضة البريطانية، لاسيما (٧٣ (اليه والآونة الأخيرة قد احتجت على الامتياز لدى الحكومة الأمريكية، التي ردت عليها بالتأكيد على أنها تستند إلى مبدأ ((الباب المفتوح)) الذي يتيح للمصالح الأجنبية. مزاولة نشاطها في إيران[2].

ومن جانبها فقد رفضت إيران الاعتراضات البريطانية والسوفيتية، وأكدت أن امتياز خوستريا تم الحصول عليه تحت التهديد، ولم يصادق عليه قط من قبل المجلس الإيراني حسب نص الدستور، لا بل أن المجل رفضه نهائياً حينما قدم. ومع ذلك فلم يكن بالإمكان غض النظر عن المعارضة

(1) اسعد محمد زيدان الجواري ، سياسة أيران الخارجية في عهد احمد شاه ١٩٠٩ –١٩٢٥ ، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ، ، كانون الثاني ١٩٨٧، ص٣٥.

(2) خضير مظلوم فرحان البديري، أيران في السياسة البريطانية ١٨٩٦ –١٩٢١، المعارف للمطبوعات ، ط١ ،بيروت ، آيار / مايو ٢٠١٣ ، ص٢.

البريطانية، لاسيما (٧٣ (اليه وإن الأخيرة قد احتجت على الامتياز لدى الحكومة الأمريكية، التي ردت عليها بالتأكيد على أنها تستند إلى مبدأ ((الباب المفتوح)) الذي يتيح للمصالح الأجنبية.) ٧٤)مزاولة نشاطها في إيران. احتج السفير البريطاني في طهران على الأجراء الأخير واعتبره عملاً غير ودي تجاه الحكومة البريطانية ، كما احتجت الحكومة البريطانية لدى الحكومة الأمريكية غير أن هذه الأخيرة كانت قد ردت على ذلك باستنادها إلى مبدأ الباب المفتوح، الذي يتيح للمصالح الأجنبية مزاولة نشاطها في إيران[1].

ولم تقتصر الحكومة البريطانية على تقديم الأحتجاج فحسب، وإنما مارست ضغوطها ضد الشركة الأمريكية، وذلك بعرقلة مساعيها لنقل النفط عن طريق موانئ الخليج العربي عبر الأراضي الإيرانية باستثناء الاقاليم الخمس الشمالية ، لذا يمكن لشركة نفط نيوجرسي من ايصال النفط الى الأسواق التجارية العالمية بدون مساهمة شركة الانكلو – إيرانية فالاتحاد السوفيتي الذي يحد إيران من الشمال لم يكن يسمح بمرور النفط عبر أراضيه ، في حين كانت جنوب إيران والعراق الذي يحدها من الغرب تحت السيطرة البريطانية بينما كانت المواصلات صعبة باتجاه تركيا وإلى جانب هذه العراقيل كانت الشركة تواجه صعوبة القرض المالي الذي ضمنته الحكومة الايرانية في شروط الامتياز، كل هذه العراقيل وغيرها كانت سبباً في عدم حماية شركة استاندرو اويل أوف نيوجرسي للامتياز .[2]

اضافة إلى ، ونتيجة لمعارضة الاتحاد الملابسات المشار اليها حول أمتياز خوستريا) ٨٠٠)السوفيتي واحتجاجه ضد الإمتياز وبسبب كل هذه العوامل وغيرها ، فقد طرأ تغيير على الموقف البريطاني الذي اختار اسلوب المساومة مع واشنطن لاستغلال ثروات إيران معاً، بدلاً من [2] الاتخاذ موقف متشنج من شأنه أن يعيق المصالح البريطانية في إيران من جهة ولكي تفوت الفرصة على انفراد الحكومة الأيرانية التحكم بمصالح كلا الدولتين من جهة. أدت الأزمة الى تغيرات سياسية في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، فبريطانيا التي كان يحكمها حزب العمال البريطاني بزعامة رامسي ماكدونالد (1924–1935)، فقد عمدت إلى تخفيض عملتها ونسبة تعويض العاطلين عن العمل مما أدى إلى اضرابات عمالية ثم حالة عصيان بسبب تخفيض اجور العاملين في الملاحة البحرية ، فكان ذلك حدثاً خطيراً جداً في بلد اعتمد لسنوات عدة على رجال البحر لغرض التجارة ، ثم اتبعت بريطانيا سياسة التفضيل في شراء الناتج وبيعهُ إلى الدول التي لها علاقة بالتاج البريطاني.

---

(1) عبد التواب احمد سعيد، تاريخ اوربا المعاصر، مطبعة دار الفكر، عمان ، 2010 ، ص106–107

(2) ابراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الايرانية ، الجذور الايديولوجية ، دمشق :، 1988م، ص131.

الخاتمة

بعد دراسة العلاقات الايرانية–البريطانية خلال المدة ١٩٢٥–١٩٤١ تم التوصل الئ التتائج الآتية.

١–كانت العلاقات الإيرانية–البريطانية ضعيفه في بداية تسلم رضا شاه العرش الايراني، وقد كانت بريطانيا قد دعمت حكم الشاه في بداية الأمر للحفاظ علئ مصالحها في ايران ولاسيما المصالح النفطية بعد اكتشاف النفط في ايران منذ عام ١٩٠٨.

٢–ادرك الشاه رضا بهلوي ان المعاهدة الموقعة بين ايران وبريطانيا بشأن امتياز نفط دارسي عام ١٩٠١ قد اصبحت غير ملائمة وضرورة تعديلها، وعليه بدأت العلاقات الايرانية–البريطانية بالتوتر بعد رفض الشاه الحصص المخصصة لواردات النفط المصدر من ايران وعليه تم إلغاء امتياز نفط دارسي عام ١٩٣٢.

٣–ولغرض حفاظ الشاه علئ علاقاته مع بريطانيا فأنه اضطر الئ تجديد العقد مع بريطانيا عام ١٩٣٣ مع تعديلات ضعيفة علئ الامتياز الجديد .

٤–توترت العلاقات الإيرانية–البريطانية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ لاسيما بعد ان ازداد النفوذ الألماني في ايران وخشية بريطانيا من هذا النفوذ علئ مصالحها في ايران .

٥–مع اندلاع الحرب العالمية الثانية فأن ايران اتبعت سياسة الحياد لكن بريطانيا ضغطت علئ ايران لإخراج الألمان من البلاد ،ألا ان الشاه رضا بهلوي رفض ذلك، مما ادئ الئ احتلال ايران من قبل قوات الاحتلال الانكلو–سوفيتي عام ١٩٤١ مما أدى الئ اسقاط الشاه وتولي ابنه محمد رضا العرش الايراني.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب :

أ- العربية:

1- ادم متز، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد هادي ابو ريدة، ج1 ، ط4 ، بيروت ، 1967.

2- اسعد محمد زيدان الجواري ، سياسة أيران الخارجية في عهد احمد شاه ١٩٠٩ -١٩٢٥ مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، كانون الثاني ١٩٨٧.

3- حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي من سقوط الدولة القاجارية وظهور رضا شاه الى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه وقيام الجمهورية الاسلامية الايرانية ، المجلد الرابع ، الدار العربية للموسوعات ، د. ت

4- حيدر عبد الواحد ناصر الحميداوي ، مصالح بريطانيا الاقتصادية في ايران في عهد رضا شاه بهلوي، مجلة دراسات ايرانية، تصدر عن مركز الدراسات الايرانية بجامعة البصرة ، المجلد الخامس ٨-٩ ،كانون الأول ٢٠٠٨م

5- خضير فرحان مظلوم البديري ، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، ط٢ ،بيروت، .٧٥ص ، ٢٠١٥.

6- خضير مظلوم فرحان البديري ، فصول من تاريخ ايران الحديث والمعاصر (العهد القاجاري ١٧٩٦ - ١٩٢٥ ،)ج١ ، ط١ ، مطبعة دار الضياء ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٨ .

ب-الفارسية:

1- ابراهيم صفائي، ريهان مشروطه، جاب دوم، جاويدان، طهران ، 1320 ش، ص416.

2- ابو الفضل قاسمي، اليكارشي يا خاند انهاي حكومتكر ايران خاندان فيروز، خاطرت وحيد ، مجلة تمارة (12)، مهر ، 1351ش، ص115.

3- باقر عاقلي ، زندك نامة وشرح حال وزراي امور خارجة 1198-1357 ش ، جاب اول ، دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، مركز جاب وانتشارات ، تهران ، 1376 ش ،
4- باقر عاقلي، زندكينامة وشرح حال وزراي امور خارجة 1198-1357 ش ، جاب اول ، دفتر مطالعات سياسي وبين الملي ، مركز جاب وانتشارات ، تهران ، 1376 ش .
5- جعفر مهرداد، بازشناس نهضت جنگل، "گنجينة اسناد" (مجلة)، تهران، 1380ش، شماره 43، سال يازدهم .

ت -الانكليزي:

1. : Martin Van Bruinessen, "KürtAşiretlerivelrandevleti: simkoayaklanmasi", Kürdistan Üzerineyazilar, Çev. Seldasomuncu, Istanbul 1992,

2 -Abdulhaluk M. Çay, Her Yönüylekürt 20Dosasi, Istanbul, 1994.

3 -Genelkurmay BelgelerindekürtIsyanlari II, Istanbul 1992,

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1- عبد المجيد عبد الحميد العاني، السياسة البريطانية تجاه الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، 1984.
2- علي خضير المشايخي ،إيران في عهد ناصر الدين شاه 1848 -1896، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1987.
3- فوزية صابر محمد ، إيران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية 1918 -1939 ، رسالة ماجستير ،كلية الاداب ،جامعة البصرة ،1986.
4- كمال السيد، سيد غابات الشمال او مصرع ثورة، ط١ ، مؤسسة انصاريان للطباعة والنشر ، قم ١٩٩٩.
5- محمد كامل عبد الرحمن ، الفلاح الايراني في العهد الهلوي(1925-1979)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب ، جامعة بغداد، 1991.
6- مسلم محمد العميدي، امير كبير انموذجا لتحديث في إيران في اواسط القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد ، 2007.
7- نادية ياسين المشهداني ، ايران في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية 1929- 1932 ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ،1998.

ثالثاً: الصحف:

1- جريدة العالم العربي، بغداد، العدد الصادر في ٢٥ ايلول عام ١٩٢٦.

2- جريدة بغداد ، العدد الصادر في تشرين الثاني عام 1928.